المحاضرة الثالثة: الأنظمة القضائية المختلفة وموقف المشرع الجزائري منها

*نظام القضاء الموحد unicité de juridiction

يعني أن تعهد الرقابة القضائية على أعمال الإدارة إلى محاكم عادية، ومن ثمة تخضع الإدارة في التقاضي لنفس إجراءات تقاضي الأفراد. هذا هو النظام المعمول به في النظم الانجلوسكسونية، وهو الأسهل والأكثر انتشار في العالم.

تخضع الإدارة هنا لقضاء واحد غير متخصص بل يحكم في كل القضايا مهما كان أطرافها، وتخضع لقانون واحد يحكم كل العلاقات أيضا.

*نظام ازدواجية القضاء la dualité de juridiction

يقصد به وجود تنظيم قضائي متخصص بالفصل في المنازعات القضائية الإدارية، إلى جانب تنظيم القضاء العادي، وتعتبر فرنسا هي مهد القضاء الإداري.

الجهات القضائية الإدارية ليس لها فقط اختصاص قضائي بل استشاري كذلك؛ فهي في آن واحد مستشار الإدارة وقاضيها.

يبت القضاء الإداري في كل أعمال الإدارة–مهما المستثناة كأعمال السيادة–وفق بند الاختصاص العام la clause de la compétence générale.

–موقف الجزائر من النظامين القضائيين

تتبع الجزائر حاليا نظام الازدواجية القضائية بكل تفاصيله كما هو الحال في فرنسا–مع بعض الخصوصيات بالطبع–وذلك منذ التعديل الدستوري لسنة 1996 من خلال استحداث مجلس الدولة والمحاكم الإداري ومحكمة التنازع. وقد عَزَّزَ التعديل الدستوري سنة 2020 هذا النظام القضائي من خلال استحداث مجالس استئناف إدارية. وذلك بعد مراحل تاريخية متعددة، عرفت من خلالها الجزائر نظام الازدواجية القضائية (1830 إلى 1962، و1962 إلى 1965) ثم نظام مختلط يمزج بين وحدة

الهيكل القضائي وازدواجية المنازعات (1965 إلى 1996) فنظام الازدواجية القضائية الحالي (1996 إلى يومنا هذا).•

يتم في هذه المحاضرة شرح التطور التاريخي لظهور القضاء الإداري في فرنسا، وأهم المرحجل التاريخية لاستكمال هياكل القضاء الإداري في الصورة التي هي عليها اليوم.

كما يتم شرح التطور التاريخي للقضاء الإداري في الجزائر منذ الاستعمار الى يومنا هذا، ولا سيما وفق المحطتين الدستوريتين الفاصلتين في تاريخ القضاء الإداري الجزائري، ويتعلق الأمر بالتعديلين الدستوريين: 1996، 2020.